دراسة تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021)

study the development of indicators of economic stability in Algeria during (2000–2021)

خشمان الخنساء[*]، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،بليدة 2 (الجزائر)،
ek. Khochmane@univ-blida2.dz
بركان زهية ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، بليدة 2 (الجزائر) ، zahiaberkane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/03 تاريخ القبول: 2023/03/11 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مسار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تحليل عناصر الإشكالية الأساسية والإجابة على التساؤل: كيف كان اتجاه تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؟، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لقراءة وتفسير كل من مؤشرات: الناتج، الميزانية العامة، البطالة، التضخم .

توصلت الدراسة أن أداء هذه المؤشرات يرتبط الى حد ما بتطور أسعار النفط ويستجيب لتغيراتها ما يجعلها تتسم بالاختلال، وتوصي الدراسة بضرورة استشراف حلول مستقبلية لتحقيق مؤشرات إيجابية وتوازن مستدام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

كلمات مفتاحية:اقتصاد جزائري، توازن اقتصادي، استقرار اقتصادي، مؤشرات اقتصادية، سياسات اقتصادية.

تصنيفات JEL: E6، P21 ، P35، D5، E63

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aimed to identify the course of economic stability indicators in Algeria by analyzing the basic elements of the problem and answering the following question: How did the economic stability indicators in Algeria evolve during the 2000-2021 period? To that end, the analytical descriptive approach was adopted to read and interpret each of the indicators: results, the general budget, unemployment, and inflation.

The study found that the performance of these indicators is linked to the volatility of oil prices and develops with its developments, making it exposed to imbalances. The study recommends that future solutions are needed to achieve positive indicators and sustainable balance for economic stability.

Keywords: : Algerian economy ; economic structure ; economic stability ; economic indicators ; economic policy.

Jel Classification Codes:P21، E6 ، P35، D5، E63.

1. مقدمة:

تهدف مختلف اقتصادات دول العالم على اختلاف حجمها الاقتصادي، الى بلوغ أداء اقتصادي يحول دون احداث خلل في هيكلها الاقتصادي، وبناء قاعدة صلبة لمواجهة الأزمات خاصة في ظل هيمنة السوق المالي، ونشاط الاقتصاد الرمزي و المتعلق بإدارة الاسهم والسندات والمضاربة ما جعل حدود تعاطي الأزمات تتوسع بفعل الترابط بين الأسواق المالية، وافرازات تطبيق قواعد الرأسمالية الجديدة المقيدة بالانفتاح والانكشاف الاقتصادي.

فإمكانية تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة ضمن بيئة اقتصادية متغيرة مسعى عالمي، وإن اختلفت المدارس الاقتصادية حول ظروف تحقيق هذا الاستقرار وشروطه، غير أنه لا أحد ينفي ضرورة الدولة كمتغير في معالم معادلة ذلك الاستقرار في ظل تنامي دورها في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها .

وعلى هذا الأساس شرعت الدولة الجزائرية بداية من سنة 2000 في سلسلة اصلاحات بالاعتماد على الذات، تهدف الى دفع عجلة التنمية والوصول الى مؤشرات اقتصادية مستقرة بالاستفادة من نتائج تجربة التسعينات ودروسها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أتاح عامل الوفرة المالية الناتجة عن الارتفاع المضاعف في أسعار النفط في الجزائر بداية من سنة 2000 على المضي قدما في إرساء معالم الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير الاغلفة المالية وتمويل مختلف المخططات. فهل استطاعت تلك الطفرة أن ترسم خارطة طريق من أجل تحقيق التوازنات واستقرارها في ظل تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط؟، و استمرار خطة الإصلاح الاقتصادي مع عجز مصادر التمويل والتعرض المستمر لآثار الأزمات الاقتصادية منذ نهاية العقد الأول من هذه الألفية. و عليه نطرح الإشكالية التالية: كيف كان اتجاه تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2021)؟

وتحاول الدراسة إثبات الفرضية التالية: إن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر تحسنت منذ سنة 2000 مقارنة بفترة التسعينات وذلك ما يترجم من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي ركزت عليها الحكومات المتعاقبة من خلال البرامج الاقتصادية المختلفة .

ويكمن الهدف الأساسي في التطرق لموضوع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لثقل وزن مؤشراته في تشخيص الأداء الاقتصادي وقياس حجم الاختلالات ومعرفة مدى التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى فيه، وبالتالي تخطيط الحلول المناسبة مستقبلا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. ولغرض ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض كل من الجانب النظري وتحليل الجانب التطبيقي، وذلك لما له من أهمية في معرفة ما يجب أن يكون عليه الاقتصاد المستقر و تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الوقوف على واقع أدائها في الاقتصاد الجزائري والانطلاق في الإجراءات التصحيحية من خلال نهج سياسة اقتصادية مناسبة.

2. الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي:

قبل عرض مؤشرات الاستقرار لابد من التعريج على الأصول النظرية للموضوع وأهم المفاهيم التي تساهم في ضبط الجانب التطبيقي.

1.2 الاستقرار الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

من وجهة نظر الفكر الاقتصادي خاصة مفكري النظرية الكلاسيكية، فالتوازن الاقتصادي يحدث تلقائيا في السوق وإن قوى السوق كفيلة بالعودة إلى التوازن في حال وجود اختلالات قصيرة الأجل دون حاجة الى تدخل الدولة. غير ان دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الرأسمالية اثبت أن هذه الدول قد تعرضت للعديد من التقلبات خلال فترات دورية بين الركود والانتعاش، ما جعل النظام يتخبط في مجموعة من الأزمات المتتالية والدورية المتولدة من الاعتماد على قوى السوق الحرة دون تدخل الدولة، وأصبح بعد أزمة الكساد الكبير سبيل مواجهة تلك التقلبات وأثرها السلبي في ظل الفكر الكينزي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (العزيزعثمان، 2003، صفحة 55) اين الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ اتجاهين في ظل ابتعاده عن مفهوم التوازن بعد أن كان يأخذ مفهومه كمرادف في ظل حتمية التوازن أي أن الاستقرار هو التوازن في ظل تلقائية التوازن غير أن الأمر تغير في ظل ظهور أزمة الكساد ومما سبق فقد برز اتجاهين في تفسير الاستقرار الاقتصادي: الاتجاه الاول يرى أن الاقتصاد في طبيعته غير مستقر ويبرر ذلك، أن الاقتصاد يتعرض بصفة متكررة إلى مجموعة من صدمات العرض والطلب، وهنا لابد على صانعي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية من أجل تصحيح الوضع والعودة الى حالة الاستقرار. واتجاه ثاني يرى أن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توفر شرط الحرية الاقتصادية، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن السياسات الاقتصادية غير الفعالة هي من تسبب بدورها عدم الاستقرار الاقتصادي، وتوصي بضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية حتى تجعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا (ملاوي، صفحة 6).

2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته: إن تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يتطلب التحكم في مختلف المفاهيم النظرية من أجل الملائمة بين واقع أداء هذه المؤشرات وما يجب أن تكون علية في الواقع ، ضمن اقتصاد يتميز بالاستقرار.

1.2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي :لا يمكن وضع مفهوم محدد للاستقرار الاقتصادي فمن جهة قيام جدل المفكرين الاقتصاديين في منشئه، ومن جهة ثانية اختلاف الظروف الاقتصادية بين الدول.

وبصفة عامة الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي، او الوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في قيمها المثلى، وهي حالة شاملة من التوازن الاقتصادي الذي يقضي بأن تكون حالة الاقتصاد الداخلي ممثلة بالعرض الكلي والطلب الكلي مع حالة الاقتصاد الخارجي ممثلة بميزان المدفوعات في حالة توازن، وذلك بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمان نمو الناتج الوطني (مسعود د.، 2013، صفحة 447). من جهة أخرى يمكن أن يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه التوازن إذا بقى الوضع التوازني للظاهرة محل الدراسة مستقرا الى أن يحدث تغير في أحد العوامل أو بعضها مما يسبب اختلال التوازن ولا يكون هناك استقرار (مسعود د.، 2013، الصفحات 135-154).

2.2.2 أهمية الاستقرار الاقتصادي

وتكمن أهمية الاستقرار الاقتصادي في عدة جوانب منها (وقائع، 2018):

– تفادي الأزمات المالية والاقتصادية وتقلبات النشاط الاقتصادي، بحيث عدم الاستقرار الاقتصادي قد يؤدي الى عرقلة النمو و يؤثر على مستويات المعيشة ويزيد من درجات عدم اليقين في الاقتصاد؛

– يخضع موضوع الاستقرار الاقتصادي للاهتمام الوطني و الدولي على حد سواء، وذلك للترابط بين مختلف اقتصادات الدول والقطاعات المختلفة، وهذا الترابط ضاعف من إمكانات انتقال تداعيات أزمات عدم الاستقرار عبر الحدود الوطنية.

3.2.2آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التحكم في محدداته الأساسية بحيث تكون في وضع الأمثلية بما يضمن تعافي الاقتصاد من الاختلالات، وقد لا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على أدوات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة أساسا في أدوات السياسة الاقتصادية .

- محددات الاستقرار الاقتصادي :

فلابد من تحقيق التوازن الداخلي الى جانب التوازن الخارجي وتحديدا توازن ميزان المدفوعات، مع وجود مستويات مقبولة من الدين سواء داخليا او في الخارج من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتجمع جل الدراسات التطبيقية ان محددات الاستقرار الاقتصادي تنقسم الى محددات داخلية و أخرى خارجية كما يلي (عباس و احلام، 2018، صفحة 3) :

- الاستقرار الداخلي: يتحدد في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تتمثل في: مؤشر الميزانية العامة للدولة، مؤشرات النمو ، مستوى الناتج الإجمالي الى جانب مؤشرات الاستخدام التام وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لما لها من أثار سلبية على النشاط الاقتصادي؛

- الاستقرار الاقتصادي الخارجي: تشير أهم الأبحاث الاقتصادية الى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات للاقتصاد خلال فترة معينة فأي عجز في هذا الميزان يجعل الاقتصاد في حالة استدانة وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن ثم الاستقرار .

- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تعريف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها مجموعة السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للوصل الى حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي بهدف تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية (الدولي، 2018، صفحة 9).

وتتمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي أساسا في كل من السياسة المالية والنقدية، بحيث ووفق طرح الفكر الاقتصادي فإن السياسة المالية يمكن أن ترفع من الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي من بدوره يضيف فرص عمل جديدة بواسطة الاستخدام الحكومي، كذلك تستطيع السياسة المالية تنشيط الإنفاق الخاص عن طريق تخفيض معدلات الضرائب ومن ثم رفع مستوى الانفاق الخاص، الانتاج، ومستوى الاستخدام. من جهة أخرى فإن السياسة النقدية هي الأخرى تستطيع رفع مستوى الانتاج والاستخدام عن طريق زيادة عرض النقود مما يزيد من حجم الاستثمارات إذ تزداد رغبة

مؤسسات الإقراض في إقراض مزيد من النقود، وتعمل السياسة النقدية في حالة الركود الاقتصادي و المصاحب لزيادة حجم البطالة وانخفاض معدلات التضخم إلى استخدام وسائل كبح الاقتصاد أين ترتفع معدلات التضخم وتنخفض معدلات البطالة ما يثير السؤال: إي الوسائل يجب استخدامها ؟ وسائل الكبح او وسائل التحفيز عندما يتعايش التضخم مع معدلات البطالة العالية، وهناك مشكلة أخرى تتعلق باستخدام وسائل سياسات الاستقرار فقد تعجز في تنظيم الطلب الكلي بالشكل المطلوب، فقد لا يؤدي استخدام وسائل التحفيز التي نريد بها محاربة البطالة إلى رفع الطلب الكلي إلا بعد مرور فترة طويلة، التي قد يصبح فيها استخدام وسائل التحفيز غير لازم، كما أنه قد يؤدي استخدام وسائل الاستقرار الى تحقيق نتائج غير مؤكدة (المرسوي، 2005، صفحة 23)

-دور مزيج السياسة الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي :

في هذا الصدد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تبني السياسات الملائمة التي تكون بمقدورها التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية حال حدوثها دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة من خلال التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل، وتعتبر السياسات المالية والنقدية أهم الأدوات الخاصة بتحقيقها، ومن المهم توضيح الاختلاف بين مفهوم السياسة المالية وأهميتها في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية إذ أنها تسعى في الأولى إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بينما اهتمامها في الثانية بتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية (التواب، 2017) وهذا ما يجعل ميكانيزمات السياسة المالية عاجزة في الدول النامية عن تمثيل دورها كأحد آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعليه فإن الأثر الحقيقي للسياسات الاقتصادية قد يظهر من خلال تجارب الدول المتطورة، بحيث تأكد التجارب الحديثة إلى أن السياسات النقدية وحدها قد تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهنا يتم التمييز بين نوعين من الصدمات الاقتصادية :الصدمات المعتدلة في الدورة الاقتصادية وهنا يمكن لأدوات السياسة النقدية التقليدية ان تخفف من آثار الصدمة المعتدلة من خلال التأثير على جانب الطلب في الاقتصاد أو تبني سياسة اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية على سبيل المثال يتطلب مواجهة الانكماش اعتماد أدوات التحفيز، بالعكس في حال الاضطرابات السلبية الكبيرة المتكررة توجب اعتماد مزيج بين كل من السياسة المالية والنقدية معا وعليه يتوجب على صانعي السياسات السعي من أجل بلوغ المستويات المرغوبة من الاستقرار بمزج أدوات السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول الى دورة اقتصادية مرضية (**corsetti**، 2016)

3. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

إن الاقتصادات العربية بما فيها الجزائر تملك خصوصيات فريدة تجعل من معالجة موضوع الاستقرار الاقتصادي يتركز على جوانب مختلفة عنها مما يوجد علية في المفاهيم والأسس النظرية ، فالإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي فيها يستجيب لمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها هذه الدول وتشترك بينها بحكم تشابه الهيكل والبنية الاقتصادية .

1.3- الإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ينطوي على مفاهيم عديد ما يصعب عملية الوصول الى مفهوم محدد له ونظرا لخصوصية اقتصادات الدول العربية ومن بينها الجزائر كونها في الغالب اقتصادات ريعية، فلابد أن نبين الأطر والسياق الذي يتم في إطاره معالجة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دولنا العربية بهدف تقييم مستويات الاستقرار في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول بالتركيز على اقتصاد الجزائر (المنعم، 2012، صفحة 7؛8).

- فعلى صعيد النمو: يتعلق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل وإطار مؤسسي دائم للاستقرار الاقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي والتسريع من أثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل؛

– أما على صعيد المالية العامة : يتحقق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة المالية عبر فترات متتالية ، وذلك بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة بما يشمل فوائد الدين العام دون اللجوء الى تعديلات كبيرة ومفاجئة على عناصر الدخل والإنفاق ودون اللجوء الى عمليات إعادة الجدولة او شطب الدين العام، ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي الحكومات الى ضبط الموازنات بما يسمح بخفض العجوزات المالية وإبقاءها في حدود نسبة محددة من الناتج متعارف عليها دوليا تتراوح بين 3-5 في المائة من الناتج وفي هذا الصدد يشار ان الاستدامة المالية تتطلب رفع كفاءات الإنفاق العام وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها، كذلك تلعب السياسة المالية دور في ضمان الاستقرار من خلال تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يعني سياسات مالية توسعية في حالة الركود وانكماشية في حالات الرواج وارتفاع معدلات التضخم.

-على صعيد الوضع الخارجي: يتحقق الاستقرار الاقتصادي من تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في الهيكل التصديري وزيادة مدروسة في جانب الواردات ومن تم تحقيق فائض ميزان المدفوعات.

2.3 تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

إن دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتطورها يتطلب الإلمام بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي تمثل محددات او مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، للوقوف على واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

1.2.3 مؤشر تطور الناتج الوطني الإجمالي

إن تطور الناتج المحلي الإجمالي مر بعدة مراحل خلال فترة الدراسة وذلك لتعاقب مجموعة من التحولات الاقتصادية في الجزائر، والجدول1 يوضح تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.

الجدول 1: تطور مؤشر الناتج الداخلي خلال الفترة (2000–2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
(1)	*4123.5*	4224.1	4522.6	5247.5	6150.5	7563.6	8520.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
(1)	9408.3	11042.8	9968.0	11991.6	14519.8	16208.7	16643.7
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	–
(1)	17228.6	16702.1	17406.8	18852.3	*20259.0*	20284.2	

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/ar%:

حيث: (1) الناتج الداخلي الخام

من خلال الجدول 1 والذي يرصد تطور الناتج الداخلي الخام منذ بداية سنة 2000 في الجزائر، يلاحظ أن الناتج الداخلي الخام قد تطور بمعدلات موجبة فقد تضاعف الناتج الداخلي العام في أقل من ستة سنوات حيث بلغ 8520.6 مليار دينار حتى سنة 2006 ، مقابل 4224.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50.42%، و استمر في الارتفاع وإن كان هذا الارتفاع طفيفا في بعض السنوات لعديد الأسباب حتى سنة 2015 أين شهد انخفاض من: 17228.6 مليار دج سنة 2014 الى: 16702.2 مليار دج سنة 2015 ويرجع ذلك للصدمة النفطية التي عرفتها الفترة، ثم عاود الارتفاع من جديد حتى نهاية سنة 2019.

ومن أجل رصد التحولات الحاصلة على مستوى الناتج الداخلي الخام يتم توضح التغير السنوي الحاصل في الناتج الداخلي الخام بداية من 2013 اين أخذ الناتج الداخلي الخام يتزايد بمعدلات أقل ثم تناقص.

الشكل 1: تطور الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية

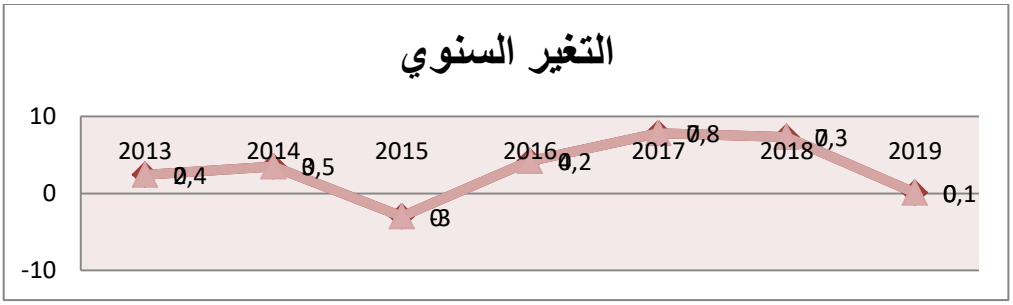

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائرالمختلفة المتاحة على

الموقع:*https://www.bank-of-algeria.dz/ar/*

و المتتبع للواقع الاقتصادي لاحظ تلك الزيادة المضاعفة في الأسعار العالمية للنفط، منذ مطلع سنة 2000. والشكل 1 يوضح التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات (2013-2019) أين رصدنا أثر الأزمة النفطية خلال سنة 2014 على التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام بعد أن عرف زيادة مستمرة حتى سنة 2012 اين سجل تغيرا سنويا موجبا ما بين سنة (2012 - 2013) قدر 2.7 %، ثم ما بين (2013 -2014) تغيرا موجبا قدره 3.5 % لينخفض ما بين سنة (2014 - 2015) بنسبة 3.1 مسجلا بذلك تقلبا يستجيب للتقلبات التي مست الطلب العالمي على النفط، ثم عاود الناتج الداخلي الخام الارتفاع بنسب متفاوتة حتى سنة 2019 اين سجل أدنى نسبة تغير موجبة ما بين 2018 و2019 مقدرة بقيمة 0.1% وذلك يرجع لبداية انحصار الطلب العالمي مع ظهور بوادر الأزمة الصحية كورونا كوفيد 19.

2.2.3- تطور ميزانية الدولة الجزائرية خلال الفترة (2000-2019):

يدل مؤشر ميزانية الدولة عن وضعية مالية الدولة، واستقرار الاقتصاد وذلك لأهميتها في تمويل القطاع العام وتنفيذ المشاريع العمومية المختلفة والجدول رقم 2يوضح تطور ميزانية الدولة خلال فترة الدراسة .

الجدول 2: تطور ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الإيرادات (مليار دج)	النفقات (مليار د ج)	رصيد الميزانية (مليار د ج)
2000	1578.1	1179.3	398.8

2005	3076.9	2052.0	1025.4
2010	4376.3	4459.1	114.8 -
2014	3927.7	6995.7	3068.0 -
2015	4552.5	7656.3	3232-
2016	5011.6	7297.4	2285.8 -
2017	6080.2	7115.6	1035,4-
2018	6505.0	8274.0	1769.0-
2019	6121.6	8557.2	-2435.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي ، www.amf.org

نلاحظ أن ايرادات الدولة شهدت ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2017 وترجع هذه الزيادة في اعتماد الإصدار النقدي الجديد، أما أدنى قيمة لها كانت سنة 2000 كذلك النفقات فقد شهدت زيادة مستمرة بلغت أعلاها سنة 2017، ويرجع هذا النمو المحقق في الإيرادات حتى سنة 2014 الى زيادة مداخيل البترول أما نمو النفقات أيضا عرف تزايد مستمر ويمكن تفسير ذلك بتزايد دور الدولة الاجتماعي والتنموي وتنفيذها لمجموعة من المشاريع الإصلاحية بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو ثم برنامج الاستثمار العمومي حتى سنة 2014، حتى تكاد تتوقف قاطرة الإصلاح مع أزمة أسعار النفط سنة 2014 لكن انتهاج الدولة سياسات الاصدار النقدي بداية بإصلاح قانون النقد والقرض والتي ساهمت في رفع الإيرادات مجددا نتيجة الإصدار الذي قررته الحكومة استكمالا للبرامج الاستثمارية وخاصة لتدعيم مخططات برنامج النمو الجديد، والملاحظ على رصيد الميزانية أنه ظل يعاني الانخفاض ثم العجز طوال الفترات وذلك يفسر بسبب اهتمام الدولة بالإنفاق العام والذي تعتبره من أهم أولوياتها معتمدة سياسة مالية توسعية تدعم المشاريع العمومية والبرامج الاجتماعية، ويوضح بنك الجزائر في هذا الصدد أن أسعار النفط قد ارتفعت مجددا سنة 2018 أين ارتفاع الإيرادات البترولية ما بين سنة 2017 و2018 بواقع 1810.3 مليار دينار الى جانب ارتفاع الضرائب المحصلة خارج البترول ووصلت إيرادات الميزانية الى 4889.6 مليار دينار ما خفض من عجز

الميزانية ما بين سنة 2017 و2018 (الجزائر، 2018، صفحة 12). ليعرف العجز ارتفاعا اكبر سنة 2019 نتيجة عدول الدولة عن سياسة الاصدار النقدي الى جانب استمرار تذبذب سوق النفط .

3.2.3 تطور مؤشر معدلات البطالة:

يعتبر مؤشر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الاستقرار الاقتصادي وذلك لترابط أبعاده أيضا بتحقيق الاستقرار السياسي، فان فترات الركود او الانتعاش التي عرفتها معدلات البطالة في الجزائر تلعب دور في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وأيضا تشكل دعامة باقي المؤشرات لأهمية الفرد في ترابط حلقات الاقتصاد الكلي والجدول رقم (3) يوضح تطور مؤشر البطالة خلال فترة الدراسة

الشكل 2: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000 – 2019)

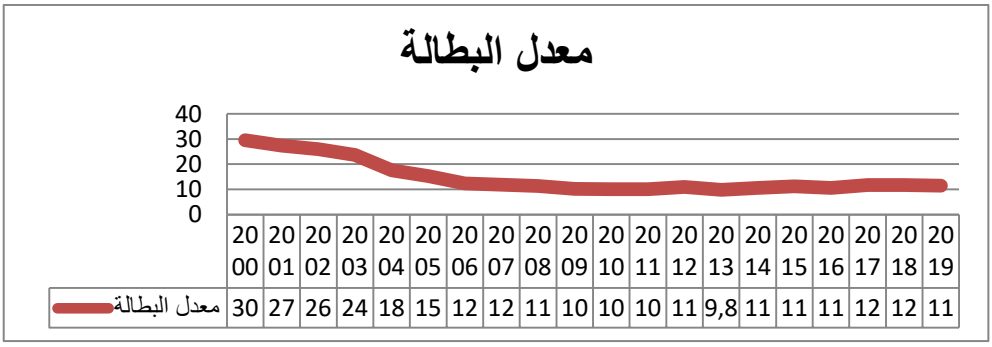

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على : الديوان الوطني للإحصاء، احصاءات التشغيل والبطالة، على الموقع:

*Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.***بيانات البنك الدولي المفتوحة،**

.2021/07/30:/*https://data.albankaldawli.org*

من خلال المنحى نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت تذبذب أين تمثل الارقام المرافقة للمنحنى معدلات البطالة في الجزائر الى النسبة النشطة من السكان خلال الفترة (2000-2019) والتي تمثل أكبر من 60 بالمئة من السكان في الجزائر، حيث نلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة نوعا ما خلال سنة 2000 حتى سنة 2003 وذلك يعود الى خروج الجزائر من الإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي، وما نتج عنه من تسريح العمالة وتجميد مناصب الشغل لتنخفض معدلات البطالة تقريبا الى النصف سنة 2008 ثم بأقل من ضعفين سنة 2009 متأثرة بتطور برامج التشغيل وتعطلها أحيانا بسبب آثار ترشيد النفقات وإن كان هذا المعدل ضعيف وأن نسبة النمو في طاقات التشغيل كبيرة، يبقى الحديث عن جدوى هذه المعدلات في رفع معدلات النمو وطبيعة التقسيم على القطاعات المختلفة ومدى مشاركة

هذه القوة في تحقيق النمو في ظل التطور الذي كان حكر على الوظائف الإدارية طوال هذه المرحلة مشكلا ما يعرف بالبطالة المقنعة وانعكاسها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

4.2.3تطور مؤشر التضخم:

ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد أن تتحقق معدلات تضخم مقبولة تحول دون خفض القوة الشرائية للمستهلك مع مجابهة كل التغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار من أجل تجنب إحداث أي اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، والشكل (4) يوضح تطور مؤشر التضخم خلال فترة الدراسة.

الشكل3: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

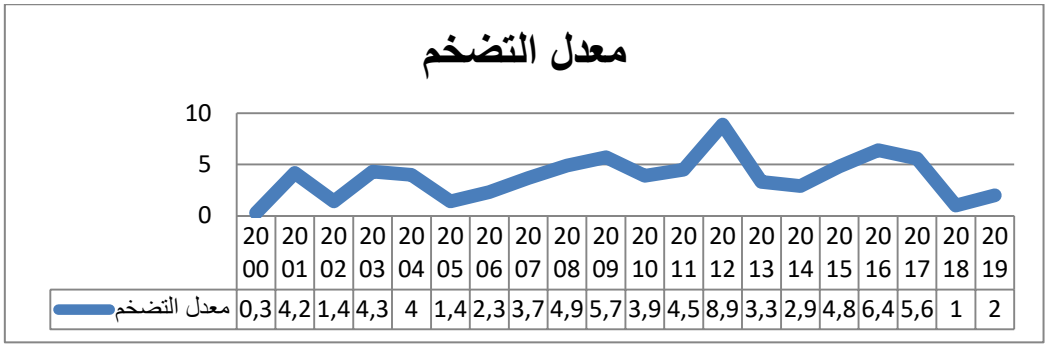

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/ :2021/07/30.

يوضح المنحنى تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة والتي أخذت مسارا متذبذبا اتصف بعدم الاتزان بين الارتفاع و الانخفاض وهذا يرجع أساسا إلى وجود علاقة بين معدلات التضخم والضغوط التضخمية التي تفرضها زيادة الطلب على السلع والخدمات دون زيادة في العرض ، خاصة بالنسبة للدولة النامية اين تنمو معدلات السكان بقيم مرتفعة كل سنة بينما يبقى الهيكل الإنتاجي يعاني من الجمود ما يدفع الى الطلب الخارجي من اجل سد فجوة الطلب الداخلي، ومن خلال الشكل فان معدلات التضخم تراوحت بين الارتفاع والانخفاض دون أن تأخذ منحى واضح حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 بمعدل 8.9٪ وذلك يرجع الى ارتفاع أسعار الصادرات الواردة من الاتحاد الأوربي بعد أن قامت برفع الرسوم الجمركية للخروج من الانكماش الذي طالها بعد أزمة اليونان سنة2011، بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 كسنة أساس تمثل الانتقال بين مرحلتين من الحماية الاقتصادية الى تحرير التجارة لتليها مباشرة ارتفاع الى ما مقداره 4.0% سنة 2003 بعد الإمضاء على اتفاقية الاتحاد الأوربي، لتسجل قيما متراوحة باقي السنوات بين الارتفاع والانخفاض

ويوضح الجدول تطور الطلب والفجوة التضخمية والتي وقفت وراء تذبذب معدلات التضخم وعدم استقرارها عند معدلات مقبولة للنمو.

الجدول 3: تطور الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) الوحدة: مليار دينار

السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)
2000	3361.8	3306.2	55.6-	98.34
2005	4330.9	5812.8	1481.9	134.21
2010	4908.01	11149.5	6241.49	227.16
2015	5777.6	18944.1	13166.5	327.88
2019	19128.09	21743.400	2615.31	113.67

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: *https://data.albankaldawli.org* /:تاريخ الاطلاع: 2021/07/30.

بحيث: (1) الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة)؛ (2) الإنفاق الوطني الإجمالي (الاسعار الجارية)؛ (3) فائض الطلب؛ (4) إجمالي الإنفاق الى الناتج.

من الجدول 3 نلاحظ أن فجوة الطلب زادت اتساعا عبر مختلف السنوات عدا سنة 2000 اين كانت قيمة الناتج أعلى من الانفاق وبلغت فجوة الطلب أعلى قيمة لها سنة 2015 أين تجاوز الإنفاق الناتج الوطني ثلاث مرات لينخفض مرة أخرى سنة 2019 إلى معدل 113.67 من الناتج بعد منع رخص الاستيراد والتوجه نحو تبني سياسة تقشفية. والأعمدة التالية توضح تطور الإنفاق إلى الإنتاج الوطني من سلع وخدمات.

الشكل 4: نسبة الانفاق الى الناتج خلال الفترة (2000–2019)

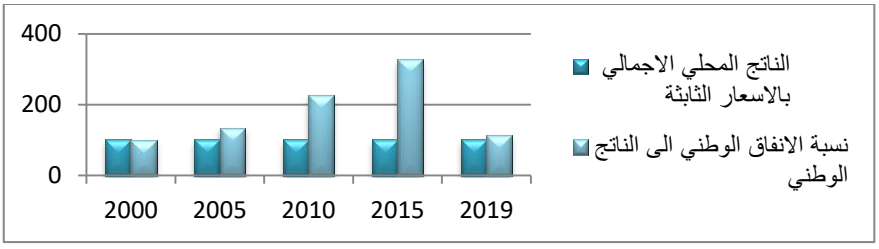

المصدر: اعداد الباحثتين بناء على البيانات في الجدول 3.

يلاحظ من خلال الشكل 4 ارتفاع الانفاق الوطني الى الناتج واتساع فجوة الطلب ما زاد من الضغوط التضخمية ويفسر تطور معدلات التضخم المتذبذبة بحيث يتجه الاقتصاد الوطني الى امتصاص الطلب عن طريق زيادة الواردات مما يضع الاقتصاد أمام ضغوط تضخمية ناتجة تارة على ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة ومن جهة أخرى رفع تكاليف الإنتاج نتيجة فاتورة الاستيراد اللازمة للحصول على المادة الأولية.

4.مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة كوفيد 19:

لقد كان لأزمة كوفيد 19 الأثر الأعمق على مسار التوازنات الاقتصادية الكلية ومدى استقرارها في الجزائر بسبب تعطل جل النشاطات والإغلاق ما جعل أصحاب المهن الحرة والذين يمثلون الفئة الاكبر يفقدون وظائفهم وفي ما يلي تطور وضع الميزانية العامة في ظل أزمة كوفيد 19 في الجزائر

1.4تطور وضع الميزانية العامة في ظل كوفيد 19 في الجزائر :

من المتوقع زيادة الضغط على الدولة في ظل الحاجة الى الدواء والغذاء والحفاظ على توازن المجتمع كما جاء في توصيات البنك الدولي بضرورة اعتماد سياسة توسعية ثم الانطلاق في الضبط المالي بعد الجائحة من اجل الوفاء بمتطلبات التعامل مع هذا النوع من الكوارث ، وفيما يلي جدول يوضح تطور رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في الجزائر 2019-2021:

الجدول4: تطور رصيد الميزانية الى الناتج المحلي حلال الفترة 2019–2021 الوحدة:%

السنوات	2019	2020	*2021
رصيد الموازنة / الناتج	5.63-	13.03-	13.47-

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على تقرير صادر عن صندوق العربي الموحد

حتى سنة 2019 فقد شكل عجز الميزانية في الجزائر 5.63 % من قيمة الناتج الوطني الاجمالي لتصعد هذه القيمة سنة 2020 الى نسبة 13.03 % من قيمة الناتج الإجمالي ، وذلك نتيجة زيادة دور الدولة في احتواء آثار الازمة حيث زادت التكاليف الصحية والاجتماعية بسبب الإغلاق و السعي في انحصار الوباء. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن العجز في الميزانية سنة 2021 وصل أو قد يصل الى

13.47% على فرض زيادة طفيفة في هذا العجز بين السنتين، نتيجة استمرار أثر الازمة الصحية والتوقعات بشأن انخفاض أسعار النفط .

اعتمدت الحكومة مجموعة من الإصلاحات في جانب الايرادات والنفقات، ففي جانب الايرادات عمدت الى تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية، ومن جانب الانفاق تسعى الى حوكمة الميزانية وتقنين عملية الاستيراد، التخلي عن الدعم العام للأسعار، تخفيض الإنفاق في مجال الكماليات ، ...الخ تبقى هذه الإجراءات ظرفية تفتقد الى البعد او الرؤية المستقبلية في ظل بنية الاقتصاد الوطني وتركيبة الاجر التي سوف تخلق مشاكل اجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية إلى جانب التوقعات حول تراجع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

2.4. المؤشرات الاقتصادية الاخرى:أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد استجابة للتغيرات العالمية الناتجة عن صدمة الصحية وهذا تحليل واقعها خلال فترة الجائحة

الجدول5 : تغير المؤشرات الاقتصادية الاخرى في الجزائر خلال الفترة 2019-2021 . الوحدة %

السنوات	النمو الاقتصادي	التضخم	البطالة
2019	0.8	2	-
2020	4.7-	2.4	14.2
*2021	*4.0	*4.9	*14.5

المصدر: من إعداد الباحثتين تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ،صندوق النقد العالمي.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدلات النمو كانت ضعيفة حتى سنة 2019 اذ لم تتجاوز معدلات النمو 0.8 لتعرف قيم سالبة نتيجة الازمة المفاجئة التي تزامنت مع إغلاق للنشاطات الاقتصادية خاصة منها النشاطات في القطاعات غير المصرح بها والتي تمثل نشاطات اغلب المجتمع الجزائري من حرف مختلفة ما أثر على النمو السلبي للاقتصاد الجزائري ، وحسب توقعات فإن تلك المعدلات ستتزايد من جديد سنة 2021 نتيجة تراجع مستويات الانتاج النفطي وفق توصيات " منظمة الدول المصدرة للنفط " ما دفع الى انكماش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.6 من العام الماضي، بينما المتوقع صعود معدلات النمو سنة 2021 في الجزائر الى 4 %وذلك تزامنا مع اعلان الشراكة النفط والغاز زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في اطار خطة تمتد الى مدة 5 سنوات بما يسهم في زيادة

الانتاج والمبيعات، بينما تبقى التحديات التي قد تواجه هذا المعدل استمرار انخفاض الأسعار العالمية للنفط الى جانب العزم في انطلاق الاصلاحات الرامية الى رفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الداعمة للاستثمار الاجنبي وزيادة درجة التنافسية ما سيضغط على معدلات النمو والتوظيف مستقبلا ، من جهة اخرى نلاحظ ان معدلات التضخم ارتفعت وذلك نتيجة ضعف سلاسل الامداد الغذائي من جهة والتذبذب الحاصل على مستوى العملات الاورو والدولار وهما عملتا التجارة الوطنية وهناك توقعات بلوغ معدلات التضخم نهاية سنة 2021 الى 4.9% وذلك تزامنا مع الارتفاع في تكاليف المواد الاولية في السوق العالية نتيجة الانقطاع في سلاسل التوريد العالمية وتكلفة الخدمات اللوجستية المختلفة ، ما يشكل تكلفة حقيقي على الحياة المعيشية ويؤشر الى استمرار ارتفاع الاسعار مستقبلا في غياب التسيير الممنهج ، أما معدلات البطالة فقد ارتفعت خلال ثلاث سنوات من الجائحة.

5. خاتمة:

مما سبق فإن مشكلة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر أكبر من تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة، فرغم التحسن الذي عرفته كل من مؤشرات : الناتج، الميزانية، البطالة، التضخم، وذلك ما تدعمه بيانات الدراسة في جل الفترات مند بداية هذه الألفية ، غير أنه من المهم الوقوف عند تلك الفترات التي كان فيها تذبذب في أداء هذه المؤشرات والذي يرجع في الغالب الى جملة من التحولات الاقتصادية، خاصة أزمة النفط سنة 2014 والأزمة الصحية كوفيد 19 والتي عرفت خلالها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عدم استقرار وتذبذب. و إجابة على الاشكالية الرئيسية فإن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطورت بشكل متذبذب وإن فرضية الدراسة خاطئة فإن الأداء الحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لم يستمر طويلا وذلك ما يتم التحذير منه في ظل الاقتصادات الريعية، فقد كان لوقع الأزمات السابقة أثر سلبي على الاقتصاد الى جانب طبيعة السياسة الاقتصادية الداخلية المعتمدة في الجزائر و التي بدورها تستجيب لتغيرات أسعار النفط العالمي ،الطلب العالمي على النفط ، والأزمات الاقتصادية في الدول الصناعية وتذبذب معدلات نموها وطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة في دولها، ضف إلى ذلك الأزمة الصحية التي اعقبتها آثار اجتماعية واقتصادية قاسية على المؤشرات الاقتصادية سواء على مستوى العالم أو

الجزائر والتي خلفت الصدمة على مستوى سوق الغذاء العالمي وعززت تواصل تراجع اسعار النفط وكل هذا يجعل من اقتصاد الجزائر عرضة لمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية وذلك لطبيعة النهج الاقتصادي المعتمد .

وقد خلص هذا العمل البحثي الى مجموعة من النتائج :

- إن الوفرة المالية التي صنعها فرق سعر البرميل من النفط خلال بالفترة من 2000-2012 جعل من الناتج المحلي الإجمالي يعرف زيادة ملموسة ، ما جعل من هذا المؤشر يعرف بعض الاستقرار ، وهذا ليس دليل على صحة الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض معدلات النمو ما يطرح استفهام حول كفاءة الاستخدام من أجل رفع القدرة الإنتاجية وبالتالي استدامة النمو؛
- إن المالية العامة في الجزائر لم تكن مخططة بشكل يلائم وجود خطة واضحة للتنمية، فشكل السياسة المالية المبنية على التوسع في النفقات المعتمدة في جل فترة الدراسة يبين التوجه الواضح للسياسة الاقتصادية الجزائرية وفق النمط الكينزي ، وهذا ما يفسره العجز في الميزانية طوال فترة الدراسة وعزز دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حساب تعطيل الكثير من الفرص أمام الاستثمار الإنتاجي لصالح المشاريع العامة، والتي ظل دورها يقتصر في تسيير وإنجاز المشاريع العمومية على حساب تهميش دور القطاع الخاص في امتصاص العجز الواضح في مختلف التوازنات الاقتصادية، وبالتالي تقليص فرصة خلق تنوع اقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري وإن كان مؤشر إيجابي غير أن الارتفاع التي شهدته المعدلات في بعض الفترات يوضح انها ليست بالحلول المستدامة ، وأن هنالك قوة عاملة معطلة تحول دون تحقيق معدلات بطالة طبيعية تبعد الاقتصاد عن الخلل؛
- إن الإصدار النقدي الجديد مطلع سنة 2016 كان سبب كافي لعودة موجة التضخم للاقتصاد الجزائري فجمود الهيكل الإنتاجي في احتواء الزيادة في الكتلة النقدية و بنك الجزائر في احتواء حل أزمة انهيار أسعار النفط ما بعد سنة 2014 ، وطبيعة الحلول الظرفية المؤقتة التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يتمخض في طياتها ،

- إن الأزمة الصحية خلال سنة 2019 قد عمقت فجوة الاقتصاد وغيرت مسار الاستقرار الاقتصادي في ظل غياب سياسة داخلية واضحة التعامل مع آثار الأزمة وارتباط الطلب الداخلي بالسوق العالمية من حيث الحصول على الغذاء، والذي من المقرر ارتفاع أسعاره في ظل انحصار سلاسل امداد الغذاء العالمية .

ومن أجل مواجهة كل هذه التحديات التي تحول دون الوصول بالاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد مستقر نقترح:

- البحث في طرق فعلية من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية في الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التبعية المفرطة لمداخيل النفط والتي تأثر على جعل الاقتصاد "اقتصاد صدمة" وبالتالي اختلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ؛
- التركيز على التنويع الاقتصادي لتفادي الهزات المتكررة في شروط الاستقرار الاقتصادي وذلك باستهداف المشاركة القطاعية دون إقصاء القطاعات الحساسة في ظل الإمكانات الكبيرة والفرص الممكنة، من طاقات متجددة وامكانات زراعية لاستدامة التوازنات وبالتالي تحقيق الاستقرار ؛
- تفعيل وظيفة السياسة المالية والنقدية كآليات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس كسياسة إنفاقيه بغرض المعالجة الظرفية مع إشراك الاقتصاديين في رسم سياسة عامة واضحة لا تهميش فيها لدور السياسة او الاقتصاد كونهما يلعبان دور تكاملي ؛
- وضع جهاز استشراف يوجه الاقتصاد الوطني نحو أهداف مستقبلية واضحة ، يعمل من أجل بلوغها كل الفاعلين مستقبلا من أجل استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار الفعلي ؛
- صرامة التعامل مع قضايا الفساد المالي في ظل تراجع مداخيل النفط وضرورة ترشيد النفقات العامة واستهداف خطط التنمية الكفيلة بخلق مداخيل تتماشى مع نمو الانتاج الحقيقي من خلال البحث عن رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل مشاريع انتاجية ذات قيمة اقتصادية حقيقية ؛
- رسم خطط بديلة بعيدا عن الاحتواء الظرفي للأزمات التي تستنزف بنية الاقتصاد الوطني وتبني التخطيط الاقتصادي ووضع أفق مستقبلي يتم من أجله تشكيل لجنة خبراء تركز على وضع خطط قصيرة

تستهدف استراتيجية طويلة ضمن مخطط وطني، ينطلق من الإمكانات المتاحة من أجل الوصول الى استقرار اقتصادي مستدام يرتكز على تشكيل معدلات نمو حقيقي ؛

- إعطاء دفع فعلي لبرامج الحكومة الرامية الى استرجاع التوازنات الاقتصادية وتحقيق مؤشرات اقتصادية مستدامة في ظل عديد المستجدات وضرورة الاستمرارية لبلوغ مسارات التنمية الصحيحة في ظل اعتراض الصدمة النفطية والازمة الصحية مسار الاصلاح وتعطل مسار التنمية في ظل نتائج الاضطرابات السياسية خلال الفترة الاخيرة وذلك من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتماشى والامكانات الوطنية وحماية مختلف الفئات الاجتماعية لتفادي الاثار العكسية.

5. قائمة المراجع:

corsetti, G. (2016) Macroeconomic stabilization, monetary-fiscal interactions, and europe's monetary union, european central bank, december.

التواب ,ا .ع. (2017)،سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع https://annabaa.org/arabic/print/12613، اكتوبر2019، 18:52.

الجزائر ,م .ب.(2018) .حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجيهات سنة 2018، الجزائر،المجلس الشعبي الوطني

الدولي ,ص .ا. (2018)،كيف يدعم الصندوق الاستقرار الاقتصادي العالمي، صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، على الموقع C:\Users\HHP\Desktop\Nouveau (2 mhtml\(dossier ، تاريخ التصفح: 2019/10/18 15:26.

العزيزعثمان ,س .ع. (2003)،مقدمة في الاقتصاد العام،لبنان، الدار الجامعية للطبع والنشر لبنان.

المرسوي ,ض .م. (2005)، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية .

المنعم ,هـ .ع. (2012)،أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي.

عباس ,ب & .,احلام ,ب. (2018)،محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد6، العدد10.

مسعود ,د. .(2013)،مفهوم التوازن والاستقرار الاقتصادي في الفكر الاقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، العدد 10.